

# التصنيفات رسالة إخبارية

الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة

العدد ٢٢  
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

## الاستعراض الجاري للتصنيف الدولي الموحد للتعليم

معهد اليونسكو للإحصاء  
اليونسكو

### السياق

غير أنه، في منتصف التسعينيات، ارتبى أن ثمة حاجة إلى تحسين هذا التصنيف ليعكس بشكل أفضل ما يجد من تطورات في النظم التعليمية. ولذلك، تعهد المجتمع الدولي بتحسين الإطار المفاهيمي وتنفيذه. وأيدت هذه التنقيحات خلال الدورة التاسعة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وعرض إسكد ٩٧.

وعكست النسخة المنقحة إسكد ٩٧ أشكالاً أكثر تنوعاً من التعليم والتدريب المهنيين، وأنواعاً جديدة من الجهات التي توفر خدمات التعليم والتعلم، واتجاهاً متنامياً نحو التعليم من بعد واستخدام التكنولوجيا الجديدة. وفي حين يتضمن التصنيف الدولي الموحد للتعليم طائفة من البرامج وأنواع التعليم<sup>(٢)</sup>، ركزت التنقيحات اللاحقة على التعلم المنظم بصفة رئيسية.

ورغم أن التصنيف الدولي الموحد للتعليم أبقى على محوريه الرئيسيين للتصنيف المقارن - مستويات التعليم ومجالات التعليم - فقد أدخلت بعض التعديلات على الإطار. إذ قلص عدد مستويات التعليم من ٨ إلى ٧ مستويات. وأدرج مستوى جديد (إسكد ٤) لتغطية البرامج المتداخلة بين التعليم الثانوي (المرحلة الثانية) والتعليم العالي. وقسم التعليم العالي إلى مستويين بدلاً من ثلاثة.

(٢) يغطي التصنيف الدولي الموحد للتعليم التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، والتعليم المستمر، والتعليم من بعد، والتعليم المفتوح، والتعليم مدى الحياة، والتعليم غير المتفرغ، والتعليم، والتدريب المهني، إلخ.

مع تزايد الوعي بدور التعليم في إنماء الأفراد وبناء المجتمعات والاقتصادات، تنامي أيضاً الطلب على الأدلة عن أثر التعليم وكيفية تحسين أداء النظم التعليمية الوطنية. ويلتجئ راسمو السياسات أكثر فأكثر إلى المقارنات بين البلدان لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف من قبيل توفير التعليم الأساسي للجميع والتعلم مدى الحياة. كما يلتجئون إلى مؤشرات تتصل بالفعالية والإنصاف والكفاءة في النظم التعليمية ببلدان أخرى للاسترشاد بها لتقييم جهودهم الخاصة من أجل تحسين نتائج التعلم.

واستجابة لهذا الطلب، وضعت اليونسكو التصنيف الدولي الموحد للتعليم في السبعينيات ليكون أداة لجمع إحصاءات التعليم وتبويبها وعرضها سواء فيما يتعلق بفرادى البلدان أو على الصعيد الدولي. وكان التصنيف الدولي الموحد للتعليم أول إطار يوضع لتيسير مقارنة مؤشرات التعليم بين البلدان. وقد أقر خلال المؤتمر الدولي للتعليم (جنيف، ١٩٧٥)، ويشار إليه بإسكد ٧٦<sup>(١)</sup>.

(١) أيده لاحقاً المؤتمر العام لليونسكو (باريس، ١٩٧٨).

بتطبيقه، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم العالي. كما حددت الوكالات الدولية عددا من القضايا المتصلة بالإطار المفاهيمي وتطبيقه على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتواجه البلدان مشاكل في تحديد نظمها بناء على المقياس الدولي، أكثرها شيوعا ما يلي:

- نزوع نحو تصنيف المؤسسات بدلا من البرامج التي يتم توفيرها (فمراكز التدريب المهني مثلا توفر البرنامجين إسكد ٤ و إسكد ٥ باء)؛
- تصنيف البرامج في مستوى من مستويات إسكد استنادا إلى التشابه في التسمية بين برامج التعليم الوطنية ومستويات إسكد (ف "برامج التعليم بعد الثانوي" قد تشمل في الحقيقة برامج متاحة في المرحلة الأولى من الكلية، ومعاهد التعليم التقني، وكليات الفنون التطبيقية، ومعاهد التعليم المهني، وكليات المعلمين)؛
- تسمية الفئة إسكد ٤ "التعليم بعد الثانوي غير التعليم العالي" لا تعني أن جميع البرامج في هذه المؤسسات ينبغي تصنيفها في هذا المستوى؛
- قد تدمج برامج الطفولة المبكرة، وتشمل تلك التي لا تفي بمعايير المستوى صفر (التعليم قبل الابتدائي).

وهناك أيضا مجموعة من القضايا المفاهيمية التي ينبغي معالجتها، ومنها زيادة توضيح التعاريف الحالية. وقد تحتاج بعض المشكلات المفاهيمية إلى استعراض أعمق وإلى إجراء بحوث إضافية.

ومن القضايا التي تحتاج إلى تقييم أكثر تعمقا ما يلي:

- تصنيف برامج التعليم المهني أو التقني الممتدة على سنتين (أو أكثر) التي يمكن الاستفادة منها لدى إنهاء

مستويات. وزيدت مجالات التعليم لتشمل ٢٥ فئة مقابل ٢١ فئة وردت في إسكد ٧٦.

ولدى إقرار إسكد ٩٧، وضعت الوكالات الدولية المسؤولة عن تجميع بيانات إحصاءات التعليم الدولية ضمن أولوياتها تطبيق التصنيف المنقح. ولهذه الغاية، نظم معهد اليونسكو للإحصاء حلقات عمل إقليمية بشأن إحصاءات التعليم وأعدت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أدلة ومواد أخرى. ويعد إسكد أساسا لإحصاءات التعليم الدولية الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وكذا للأنشطة الرامية إلى رصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي في توفير التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعاونت الوكالات الدولية من أجل تحديد وحل المشكلات التي نشأت خلال عملية تطبيق إسكد ٩٧. وفي المؤتمر العام لليونسكو المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أبدت السلطات الوطنية رغبتها في أن يعيد معهد الإحصاء تقييم التصنيف في ضوء التغييرات التي طرأت منذ تنقيحه في عام ١٩٩٧<sup>(٣)</sup>. وفي عام ٢٠١١، سيقدم معهد اليونسكو للإحصاء توصيات لتحسين الإطار المفاهيمي للتصنيف وتطبيقه لكي يوافق عليها المؤتمر العام لليونسكو.

### الأساس المنطقي

بعد ١٠ سنوات من الاستخدام، أصبحت الحاجة إلى إنعام النظر في التصنيف أولوية من الأولويات. وترى السلطات الوطنية أن التصنيف ينبغي أن يحدث ليعكس التغييرات الكبرى في النظم التعليمية ويعالج الصعوبات المتصلة

- التغييرات التي شهدتها التعليم العالي بأوروبا قد لا تنعكس بدقة في المستويين الحاليين للتعليم العالي (إسكد ٥ و إسكد ٦).

ويشكل فصل مشاكل التنفيذ عن القضايا المفاهيمية مهمة ضرورية لكنها صعبة كما يتبين من التغييرات في مجال التعليم العالي بأوروبا.

وتركز المناقشات الجارية بشأن هذه المسألة على تقرير ما إذا كان ينبغي حل هذه المشاكل من خلال تحسين تنفيذ معايير التصنيف الحالية (إسكد ٥ ألف و إسكد ٥ بء) أو من خلال هيكلية جديدة للتصنيف أو بإدخال تغييرات على أدوات جمع البيانات.

### استراتيجية الاستعراض

سيشمل الاستعراض أربعة أنشطة رئيسية، هي:

#### ١ - تحديد نطاق الاستعراض

سيحدد نطاق الاستعراض استنادا إلى المسائل المحددة من خلال المناقشات مع أصحاب المصلحة الإقليميين والمنظمات الشريكة من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وهكذا، فخلال هذه المرحلة الاستكشافية، سيتم بحث التعاريف الحالية ومعايير التصنيف وتحديد ما إذا كان هناك لزوم إلى تنقيحات في الهيكل العام أو تعاريف مفاهيمية جديدة. ولهذا الغاية، سيشكل معهد اليونسكو للإحصاء فريقا استشاريا تقنيا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم لكي يوفر توجيهات بشأن استراتيجية الاستعراض، ويشارك في المشاورات، ويساعد في توجيه البحث، ويعين في تنفيذ التوصيات.

وسيعكس تكوين الفريق الاستشاري التقني تنوعا من حيث التمثيل الجغرافي، والإلمام بالتصنيف (إسكد

المرحلة الثانية من التعليم الثانوي مثال جيد على ضرورة زيادة توضيح معايير التصنيف الحالية الخاصة بالمستوى إسكد ٤ (التعليم بعد الثانوي غير التعليم العالي) والمستوى إسكد ٥ بء (المرحلة الأولى من التعليم العالي التي لا تؤدي إلى الحصول على مؤهل بحثي متقدم والتي قد تكون محددة لمهنة بعينها). وهناك حاجة إلى مزيد من العمل للتمييز بشكل أفضل بين هذين المستويين حتى يتسنى للبلدان تخصيص برامجها لكل واحد منهما بدقة وبطريقة متسقة فيما بينها.

- التعريف الحالي للمستوى إسكد ٤ يكتنفه الغموض وترد فيه عبارات تعرف البرامج المصنفة فيه باعتبارها "تغطي الحيز" و "غير متقدمة بشكل ملحوظ". وأدى عدم الوضوح في تعريفه إلى تضمينه عدة أنواع من البرامج منها: البرامج أو المؤسسات المهنية التي تعتبر في المستوى بعد الثانوي في البلد المعني، والبرامج قبل الجامعية التي يتابعها عدد قليل للغاية من التلاميذ الذين أمهوا المرحلة الثانوية ويرغبون في الالتحاق بالتعليم العالي، وبرامج الكبار الذي يودون العودة إلى الجامعة، والبرامج التي توفرها مؤسسات تعتبر "منفصلة" عن النظام التعليمي العادي.

- إدخال تغييرات على هيكل النظم التعليمية من قبيل توسيع نطاق التعليم الأساسي ليشمل المستوى إسكد صفر (التعليم قبل الابتدائي) أو المستوى إسكد ٣ (التعليم الثانوي (المرحلة الثانية))؛
- إعادة هيكلية برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي تتعارض مع النظرة الحالية لماهية "التعليم" في المستوى إسكد صفر؛

واستخدامه، والخبرة في إحصاءات التعليم، والمعرفة بمحتويات المناهج الدراسية في مختلف البلدان.

٢ - إجراء مشاورات إقليمية وعلى مستوى الخبراء لإعداد مشاريع توصيات

تشكل المشاورات الإقليمية والمشاورات الفنية للخبراء مرحلة حاسمة في هذه العملية إذ لا يمكن معالجة مجمل القضايا إلا بفهم الاحتياجات الإقليمية وكفالة مشاركة نشطة للخبراء. ومن المسائل الناشئة منذ عام ١٩٩٧ انتشار مفهوم "التعليم الأساسي"، وزيادة التركيز على هيكلية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وزيادة شروط الأهلية اللازمة للتدريس وزيادة المرونة في مجال تعلم الكبار. وهذه المسائل، ومسائل أخرى أثرت في إطار المشاورات الإقليمية، ستتطلب الاستفادة من خبرة أخصائيي المجال ومشورتهم حتى يتسنى التوصل إلى توصيات سديدة بشأن التحسينات التي ينبغي إدخالها على التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

٣ - توزيع تقرير مرحلي مؤقت واستعراضه خلال المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠٠٩؛ وإجراء مشاورة رسمية للدول الأعضاء وإقرار التوصيات النهائية؛ واعتماد التوصيات خلال المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠١١.

٤ - إبلاغ النتائج

يتوقع أن يوفر تقرير مؤقت تقييماً لآثار التغييرات المقترحة إدخالها على التصنيف الدولي الموحد للتعليم وكذا جدواها بالنظر إلى تنفيذها.

وسيرسل اقتراح استعراض التصنيف الدولي الموحد للتعليم أو تنقيحه إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة لإجراء مشاورات رسمية بشأنه قبل تقديمه إلى المؤتمر العام لليونسكو في عام ٢٠١١ للموافقة عليه.

٤ - إبلاغ النتائج

يكن مفتاح نجاح هذه العملية في توفر استراتيجية فعالة للإبلاغ. ولهذا الغاية، سيتخذ معهد اليونسكو للإحصاء المبادرات التالية:

٤، و ٤، ناهيك عن تحسين تعريف المستوى إسكد ٤.

و ٤، ناهيك عن تحسين تعريف المستوى إسكد ٤.

و ٤، ناهيك عن تحسين تعريف المستوى إسكد ٤.

و ٤، ناهيك عن تحسين تعريف المستوى إسكد ٤.

- عرض الأعمال الجارية لاستعراض التصنيف الدولي الموحد للتعليم في الاجتماعات الدولية من قبيل المؤتمر العالمي للتعليم العالي، واجتماعات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة المتعلقة بالتصنيف، ومنتديات أخرى؛
  - إنشاء موقع شبكي للتصنيف الدولي الموحد للتعليم متاح فيه المعلومات بانتظام بشأن الأنشطة الجارية؛
  - تعميم التوصيات النهائية على الصعيد العالمي لإبلاغ المستخدمين بآثار هذه التغييرات بالنسبة لقابلية إحصاءات التعليم للمقارنة على الصعيد الدولي.
- (د) عقد أول اجتماع للفريق الاستشاري التقني للتصنيف. ٢٠٠٩
- (أ) نشر تقرير مرحلي مؤقت.
- (ب) عقد اجتماعات إقليمية: نشر تقارير بشأن نتائج الاجتماعات؛ تقديمها إلى الفريق الاستشاري التقني للتصنيف.
- (ج) تجميع مشاريع التوصيات.
- (د) عرض أعمال استعراض التعليم العالي في إطار التصنيف الدولي الموحد للتعليم أثناء المؤتمر العالمي للتعليم العالي واجتماعات الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بشأن التصنيف.

#### النواتج المتوقعة والخط الزمني

٢٠٠٨

- (أ) إعداد وثيقة (وثائق) توجز جميع القضايا (التي حلت والتي لم تحل) إلى جانب توصية بالمواضيع التي يمكن إدراجها في الاستعراض والمشاورات الإقليمية. وسيتم تعميمها على البلدان والخبراء والوكالات الدولية.
- (ب) التكاليف بإعداد ورقات عن القضايا الرئيسية المحددة في الموجز المذكور (الموجزات المذكورة). ويرحب معهد اليونسكو للإحصاء بعروض التعاون لإعداد ورقات فنية متعمقة بشأن المجالات الرئيسية تصب في عملية الاستعراض. وستراعى في إعدادها الاجتماعات الإقليمية وأعمال الفريق الاستشاري التقني للتصنيف، الذي سيطلب منه أيضا أن يساعد في توفير توجيهات لاختيار القضايا الرئيسية.
- (ج) مشروع جدول أعمال الاجتماعات الإقليمية للتصنيف الدولي الموحد للتعليم المقرر عقدها في عام ٢٠٠٩.
- (أ) إعداد وثيقة (وثائق) توجز جميع القضايا (التي حلت والتي لم تحل) إلى جانب توصية بالمواضيع التي يمكن إدراجها في الاستعراض والمشاورات الإقليمية. وسيتم تعميمها على البلدان والخبراء والوكالات الدولية.
- (ب) التكاليف بإعداد ورقات عن القضايا الرئيسية المحددة في الموجز المذكور (الموجزات المذكورة). ويرحب معهد اليونسكو للإحصاء بعروض التعاون لإعداد ورقات فنية متعمقة بشأن المجالات الرئيسية تصب في عملية الاستعراض. وستراعى في إعدادها الاجتماعات الإقليمية وأعمال الفريق الاستشاري التقني للتصنيف، الذي سيطلب منه أيضا أن يساعد في توفير توجيهات لاختيار القضايا الرئيسية.
- (ج) مشروع جدول أعمال الاجتماعات الإقليمية للتصنيف الدولي الموحد للتعليم المقرر عقدها في عام ٢٠٠٩.
- (أ) إجراء مشاوررة على نطاق العالم بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة. ٢٠١٠
- (ب) تجهيز نتائج المشاورة الرسمية وإصدار المشروع النهائي.
- (ج) إقرار الفريق الاستشاري التقني للتصنيف الدولي الموحد للتعليم للتوصيات النهائية. ٢٠١١
- (أ) ترجمة التوصيات النهائية.
- (ب) تقديمها في المؤتمر العام للموافقة عليها في الربع الأخير من عام ٢٠١١.
- (ج) إبلاغ الدول الأعضاء بالتوصيات.

المعتمدة في قواعد بيانات الأعمال التجارية لإدارة العامة في كافة المستويات الثلاثة للهيكل السياسي - الإداري للبلد - أي المستوى الاتحادي، ومستوى الولايات، ومستوى المقاطعات.

ولا شك أن استخدام التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد على نطاق واسع حقق مكاسب هامة من حيث الجودة والتنسيق للإحصاءات الصناعية البرازيلية وكذا لقواعد بيانات الأعمال التجارية لإدارة العامة.

وعلى هذه الخلفية، شكل تنقيح عام ٢٠٠٧ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد تحدياً جديداً.

ومن المعلوم جيداً أن الانتقال إلى نسخة جديدة من أي تصنيف صناعي يطرح عدداً من المشكلات الكبرى أمام الوكالات الإحصائية ومستخدمي الإحصاءات وكذا أمام مستخدمي آخرين للتصنيف. وفي حالة البرازيل، زاد الاستخدام الواسع النطاق للتصنيف الصناعي البرازيلي الموحد عملية الانتقال تعقيداً. وكان الشاغل الأساسي الحفاظ على مكاسب تطبيق التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد كتصنيف وطني موحد. ويهدف هذا المقال إلى إيجاز الطريقة التي تعاملت بها البرازيل مع هذه التحديات.

### تنقيح عام ٢٠٠٧ للتصنيف الصناعي البرازيلي

#### الموحد

بدأت مناقشة المسائل المتعلقة بتنقيح التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد في اللجنة الوطنية للتصنيف<sup>(٤)</sup> حال شروع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاجتماعية

(٤) اللجنة الوطنية للتصنيف متتدى مشترك بين المؤسسات للتداول بشأن المسائل المتصلة بالتصنيفات الموحدة المستخدمة في إصدار الإحصاءات وفي قواعد بيانات الإدارة العامة. وتضم ممثلين من خمس عشرة وزارة. ويرأس اللجنة المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

للحصول على مزيد من المعلومات عن استعراض التصنيف الدولي الموحد للتعليم، يرجى الاتصال بالسيدة روزاريو غارسيا كالديرون، أخصائية برامج، على العنوان التالي [r.garcia-calderon@uis.unesco.org](mailto:r.garcia-calderon@uis.unesco.org).

### الانتقال إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد (التنقيح

#### الرابع) - حالة البرازيل

مجلدنا كرونغر غويس

رئيسة سابقة لمكتب تنسيق الإحصاءات والتصنيفات الاقتصادية، المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، البرازيل

أعد التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد في منتصف التسعينيات استناداً إلى التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد. وأبقى التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد على هيكل التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد على مستويي الأقسام والشعب وأدخل فئات إضافية على المستويات المكونة من ثلاثة أو أربعة أرقام. وحدد مستوى خامس من الصنوف الفرعية للاستخدام المحدد لوكالات الإدارة العامة. وفي عام ٢٠٠٢، حدث هيكل التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد بعد صدور التنقيح ٣-١ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

وكان تطبيق التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد، الذي ابتداءً عام ١٩٩٥ واستمر طيلة العقد التالي، أمراً شاقاً. وبحلول عام ٢٠٠٦، كان المعهد الوطني للإحصاء (المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء) قد وضع جميع الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية استناداً إلى هذا التصنيف. وأكمل تنقيح الحسابات القومية، الذي اتخذ عام ٢٠٠٠ سنة الأساس، دورة تطبيق التصنيف في النظام الإحصائي. وعلاوة على ذلك، جمعت الصنوف الفرعية للتصنيف الصناعي البرازيلي الموحد باعتبارها الرموز التعريفية الصناعية الموحدة

والاقتصادية الدولية في المناقشات المتعلقة بتنقيح عام ٢٠٠٧ لتصنيف الصناعي الدولي الموحد، في مطلع العقد الحالي. وكان هناك اتفاق، على الصعيد الوطني، على ضرورة تنقيح التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد - وتحديث هيكله لمواءمته مع النسخة القادمة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد - إذ اعتبرت الموازنة على الصعيد الدولي أولوية عليا. ومن الشواغل الرئيسية كفاءة جدول متزامن للانتقال إلى تطبيق النسخة الجديدة من التصنيف الوطني، بمشاركة جميع المستخدمين، من أجل الحفاظ على مكاسب التوحيد الوطني.

وقاد المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، باعتباره الجهة الراعية للتصنيف الصناعي البرازيلي الموحد، أعمال التنقيح. وتم هذا من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق مع مستخدمي التصنيف، بما فيهم المستخدمون الداخليون، ووكالات الإدارة العامة ومنظمات الأعمال التجارية. وكان لوكالات الإدارة العامة دور خاص في توصيف الصنوف الفرعية. ويعد هيكل ومحتوى الإصدار 2.0 للتصنيف الصناعي البرازيلي الموحد ثمرة سلسلة طويلة من المشاورات بدأت عام ٢٠٠٣.

وكان تنقيح عام ٢٠٠٧ للتصنيف الصناعي البرازيلي الموحد، الذي نتجت عنه النسخة 2.0 من التصنيف، يتوخى الأهداف الرئيسية التالية: تحديث التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، مع تنقيح الفئات المفصلة على مستويي المجموعات والصنوف، من أجل تحسين تصوير هيكل الصناعة في البرازيل وتلبية طلبات المستخدمين وعلى مستوى الصنوف الفرعية لتحسين الموازنة مع متطلبات السياسات العامة.

ويضم هيكل التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد ٢١ قسما، و ٨٧ شعبة (لا تندرج ضمنها الشعبة ٩٨ من التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد - مختلف

أنشطة إنتاج السلع والخدمات في إطار الأسر المعيشية لأغراضها الخاصة - و ٢٨٥ مجموعة، و ٦٧٣ صنفا، و ١٣٠١ صنفا فرعيًا. وقد أقر هذا الهيكل رسميًا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

ونظرًا لانبثاق الإصدار 2.0 عن التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، فإن أهم التعديلات فيه لها صلة بالتغيرات التي اعتمدت في التصنيف الدولي. فإدخال مفاهيم جديدة في المستويات العليا، إلى جانب التفاصيل الجديدة للاستجابة للاحتياجات التحليلية الأخرى أو تبيان الصناعات الناشئة حديثًا أدى إلى تغييرات كبيرة في هيكل التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد. بيد أن فئات الإصدار 2.0 حددت قدر الإمكان بنفس محتوياتها في النسخة السابقة في جميع المجالات التي لا يلزم فيها تغيير. وعلى هذا النحو، يوجد في هيكل التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد على مستوى الصنوف تطابق مباشر لـ ٧٠ في المائة من فئات النسخة السابقة، وهذا يعني أنها تطابق رمزا واحدا في النسخة 2.0. وتبلغ نسبة هذه الفئات ٩٠ في المائة في مستوى الصنوف الفرعية حيث تصنف الوحدات في قواعد بيانات الوكالات العامة.

### تحديات الانتقال

توفر الصيغة المنقحة للتصنيف الصناعي البرازيلي الموحد هيكلًا أساسيًا إحصائيًا حديثًا لتحليل الاقتصاد الحالي. غير أن تطبيقها يمثل مشروعًا معقدًا ومكلفًا. وتمثل بوجه خاص أول تجربة في البلد، تتم فيها عملية عامة للانتقال بالتزامن إلى نسخة جديدة من التصنيف الصناعي الوطني الموحد. وهناك ثلاثة شواغل رئيسية وجهت الاستراتيجيات المعتمدة لتطبيق الإصدار 2.0، وهي:

وفي الوقت ذاته، تحولت الرموز الصناعية لجميع الوحدات الأخرى في السجل إلى النسخة 2.0. وعلى مستوى حكومات الولايات والحكومات المحلية، حذت وكالات الضرائب نفس الحذو مطبقة الرموز الجديدة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وقامت بالعملية نفسها وكالات أخرى تابعة لحكومات الولايات والحكومات المحلية، لديها لأغراض شتى سجلات للأنشطة التجارية. وخارج النطاق الضريبي، اعتمدت وزارة العمل، ووزارة الرعاية الاجتماعية، ووكالة الرقابة الصحية، وهيئات عديدة أخرى، على الصعيد الاتحادي، النسخة الجديدة للتصنيف في قواعد بياناتها المتعلقة بالأنشطة التجارية ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وأدخلت عليها ما يلزم من التعديلات لكفالة استمرارية السلاسل الزمنية في نظمها الخاصة.

ولمساعدة مستخدمي التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد في الانتقال إلى النسخة الجديدة، أعد المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء مجموعة من أدوات الدعم (جداول التوافق، ودراسات حالات التوافق التي تشمل أكثر من فئة واحدة، وتحديد رموز الأولوية، في هذه الحالات). وعلاوة على ذلك، يدعم المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء إقامة قناة اتصال مفتوحة لمساعدة المستخدمين على تلقي التوضيحات.

### الجدول الزمني للتطبيق في النظام الإحصائي

حدد جدول متزامن للانتقال إلى الإصدار 2.0 ويشمل جميع المجالات الإحصائية للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء التي تشير إلى التصنيف ويراعي الترابط بين مختلف الاستقصاءات، بهدف اعتماد التصنيف الجديد في أقرب وقت ممكن. وبدأ العمل في عام ٢٠٠٧، مع انتقال سجل الأعمال التجارية إلى النسخة 2.0، وسيستمر حتى عام ٢٠١٣، وهي السنة التي ستصدر فيها بيانات الحسابات

(أ) ضمان انتقال متزامن إلى الإصدار 2.0 في النظام بأكمله، للحفاظ على مكاسب توحيد الرموز الصناعية؛

(ب) استمرارية السلاسل الزمنية للحفاظ على محتواها التحليلي؛

(ج) شفافية عملية التطبيق - التأكد من أن المستخدمين أبلغوا مسبقاً بأي تغييرات تجرى وبالجداول الزمني للتطبيق وإقامة قناة اتصال مفتوحة لتيسير تقديم الإيضاحات التي قد يحتاج إليها المستخدمون.

وكانت الخطوة الأولى للانتقال المتزامن الاتفاق على جدول زمني منسق لتطبيق الإصدار 2.0 يشمل، من جهة، شتى المجالات الإحصائية التي تشير إلى التصنيف في إطار المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ومن جهة أخرى، مختلف وكالات الإدارة العامة على المستويات السياسية - الإدارية (المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى المقاطعات) التي تعتمد رموز الصنوف الفرعية للتصنيف في قواعد بياناتها.

### تطبيق الإصدار 2.0 في قواعد بيانات الإدارة العامة

تم أول تطبيق لآخر نسخة من التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد في قواعد بيانات الإدارة العامة. وكان للجنة الوطنية للتصنيف، ولا سيما فريق اللجنة الفرعي، الذي يجتمع في إطاره ممثلون من وكالات الإدارة العامة، دور حاسم في تحديد الجدول الزمني لتطبيق الإصدار 2.0 من جانب تلك الوكالات.

وابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، شرع السجل الوطني للكيانات القانونية، الذي يعمل بتوجيه من هيئة الضرائب الاتحادية البرازيلية، في إعطاء رموز للأنشطة التجارية الجديدة تطابق الصنوف الفرعية في الإصدار 2.0.

التجارية، الذي تحدد المؤسسات رموزه بصفة ذاتية والذي استفاد مؤخرا من بيانات استقصاءاتها الاقتصادية، من خلال مشاورات مباشرة مع المؤسسات واللجوء إلى الطريقة المعروفة باسم المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب. وقد استخدمت هذه الطريقة لأول مرة في الانتقال إلى الإصدار 2.0 الذي قامت به وحدات استقصاءات الأعمال التجارية التي صنفت برموز التصنيف بالتطابق 1:n. غير أن التجربة كانت ناجحة وإدماجها في البرنامج الحالي لسجل الأعمال التجارية سيحسن جودته.

والخطوة اللاحقة، التي يجري تنفيذها الآن، تتعلق بتطبيق الإصدار 2.0 في الاستقصاءات السنوية للأعمال التجارية للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء التي تشمل التصنيع، والتعدين، والإنشاء، والتجارة، والخدمات غير المالية. وقد أخذ في الاعتبار لدى تقرير البدء أولا بالانتقال في الاستقصاءات السنوية للأعمال التجارية ما لبياناتها من أهمية باعتبارها معايير لبناء المؤشرات الشهرية الاقتصادية.

وفي إطار نظام الاستقصاءات السنوية للأعمال التجارية، ستكون سنة ٢٠٠٧ سنة الانتقال إلى النسخة الجديدة من التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد. ومع مراعاة متطلبات الاستمرارية في السلاسل الزمنية الإحصائية، تقرر أن تصدر استقصاءات الأعمال التجارية في عام ٢٠٠٧ بيانات باعتماد نسختي التصنيف على السواء، مما يتطلب تصميمًا خاصًا للعينة. وفي الوقت الراهن، توجد استقصاءات الأعمال التجارية لعام ٢٠٠٧ - المعدة بالتصميم الجديد للعينة - في مرحلة إتمام عملية جمع البيانات.

وتشتمل استراتيجية نشر البيانات الخاصة باستقصاءات الأعمال التجارية لعام ٢٠٠٧ على خطوتين ينبغي اتخاذهما لإصدار البيانات في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي ظل الجدول الزمني العادي، ستصدر بيانات

القومية التي تشير إلى الإصدار 2.0 على السلسلة المنقحة استنادا إلى سنة الأساس ٢٠١٠.

وللتغيرات في التصنيف انعكاسات هامة، خاصة في سجلات الأعمال التجارية، وتصاميم استقصاءات المؤسسات، وعمليات نشر الإحصاءات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي العمل على إعادة بناء السلاسل الإحصائية على الأساس الجديد.

وكانت الخطوة الأولى تحديث سجل الأعمال التجارية للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء في ضوء الإصدار 2.0، خلال عام ٢٠٠٧. فمن جهة، تم الانتقال إلى الإصدار 2.0 باعتماد جداول التطابق واستخدام البيانات على مستوى المنتج في استقصاءات الأعمال التجارية للمعهد. وإضافة إلى ذلك، استكمل سجل الأعمال التجارية بيانات إدارية تشمل مجموع وحدات الأعمال التجارية التي أعطيت لها فعلا رموز في الإصدار 2.0. والمصدر الرئيسي هو التسجيل السنوي للعمل الذي تقوم به جميع الوحدات القانونية خلال الربع الأول من العام، بخصوص حالة العمل فيها خلال السنة السابقة. وفي استمارة عام ٢٠٠٧، المتصلة بالسنة الأساس ٢٠٠٦، طلب إلى الوحدات تقديم رموزها الصناعية باستخدام الصنوف الفرعية للإصدار 2.0. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، صنف سجل الأعمال التجارية للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء وحداته القانونية النشطة البالغ عددها ٥,٧ ملايين وحدة وفقا لنسختي التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد. ويفترض أن يبقى سجل الأعمال التجارية على الترميز المزدوج للوحدات لستين على الأقل.

وكان المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء في الأصل منتقدا لرموز التصنيف الصناعي البرازيلي الموحد الآتية من البيانات الإدارية التي تغذي سجله للأعمال

الاصنوف وفقا لإمكانيات الترميز التي تتيحها أوصاف الأنشطة التي تقدمها الأسر المعيشية.

ويتوقع من خلال الجدول الزمني لتطبيق الإصدار 2.0 أن تكتمل عملية الانتقال بكاملها في عام ٢٠١٣، وهي السنة التي ستصدر فيها البيانات بشأن الحسابات القومية.

ويبين هذا الموجز المقتضب للتسلسل الزمني للانتقال إلى الإصدار 2.0، المقدم أعلاه، نطاق العملية ويعطي فكرة عن الجهود التي تبذلها البرازيل في سبيل عملية انتقال مترامنة. وفي كل مجال من مجالات التطبيق هناك عدد من القضايا الهامة التي تتطلب حلولاً محددة. وفي بعض الحالات، تأثر بالفعل تطبيق الإصدار في حين ما زالت الردود تتبلور في حالات أخرى. وقد يتسبب الفاصل الزمني بين إصدار الإحصاءات الأولى وفقاً للإصدار 2.0 وإصدار جميع الإحصاءات وفقاً للإصدار ذاته في بعض الصعوبات بالنسبة للمستخدمين. وينبغي تحديد استراتيجية للنشر للحد من هذه الصعاب. ولا يزال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه في هذا المجال.

#### منشورات

التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية متاح الآن في شكل إلكتروني وكمنشور مطبوع باللغة الانكليزية (رقم المبيع E.08.XVII.25). ويجري ترجمته إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة. ويمكن توجيه الطلبات للحصول عليه إلى قسم المبيعات في الأمم المتحدة من خلال البريد الإلكتروني التالي: [publications@un.org](mailto:publications@un.org) أو الفاكس التالي: 1 212 963 3489 أو شراؤه على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: <https://unp.un.org/> تحت عنوان "المنتجات الإحصائية". ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى

عام ٢٠٠٧ باستخدام النسخة 1.0. وفي عام ٢٠١٠، ستصدر بيانات كل من عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ باستخدام النسخة 2.0.

ويتوقع حسب الجدول الزمني لتطبيق النسخة 2.0 إصدار المؤشرات الشهرية الاقتصادية استناداً إلى النسخة الجديدة للتصنيف ابتداءً من عام ٢٠١١.

وفي مجال الاستقصاءات الاقتصادية، الذي تأثر بوجه خاص بالانتقال إلى تصنيف صناعي جديد، يمضي العمل قدماً بصورة مرضية لكنه لا يزال هناك عدد من القضايا الهامة التي تتطلب الحل. وينبغي إيلاء الانتباه لتحديد السلاسل الإحصائية على الأساس الجديد. وتؤثر التغييرات في المستويات العليا للتصنيف - مثل اعتماد التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد - في نطاق مجموع استقصاءات الأعمال التجارية التي يجريها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء وكذا نطاق المؤشرات الشهرية الاقتصادية، مما يتسبب في عمل إضافي لإعادة بناء السلاسل التاريخية.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني للانتقال إلى الإصدار 2.0 في مجال الزراعة تمت الاستفادة من عملية التعداد الزراعي التي جرت في عام ٢٠٠٧. وستصدر إحصاءات المنشآت الزراعية التي تم ترميزها وفقاً للإصدار 2.0 في آذار/مارس ٢٠٠٩.

وفي حالة استقصاءات الأسر المعيشية، فإن النسخة 2.0 ستستخدم أولاً في تعداد السكان عام ٢٠١٠. وفي وقت لاحق، عام ٢٠١١، سيعتمد إلى نفس الشيء في استقصاءات الأسر المعيشية التي يجريها المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء على أساس سنوي وشهري. وفيما يتعلق بترميز الأنشطة الاقتصادية في نظام استقصاءات الأسر المعيشية، يستخدم المعهد هيكلًا مكيفًا للتصنيف يفصل فئات

تتعلق بالتصنيف الصادر حديثاً، من قبيل جداول التطابق في موقع الأمم المتحدة الشبكي للتصنيفات على العنوان التالي:

<http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/isic-4.asp>

---

### ملاحظة توضيحية

تلخص الرسالة الإخبارية المتعلقة بالتصنيفات آخر التطورات التي طرأت في ميدان التصنيفات الدولية، ويُعلن فيها عن المناسبات المقبلة، وتوجه الانتباه إلى توافر المواد ذات الصلة بالتصنيفات في شكل مطبوعات وعلى شبكة الإنترنت. ويمكن الاطلاع على الرسالة الإخبارية المتعلقة بالتصنيفات في موقع الأمم المتحدة الشبكي للتصنيفات <http://unstats.un.org/unsd/class> تحت عنوان "Newsletter".

للحصول على الرسالة الإخبارية المتعلقة بالتصنيفات عن طريق البريد الإلكتروني، يمكن للمعنيين تسجيل أسمائهم في قائمتنا البريدية في الموقع التالي: <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regmaillist.asp> أو اختيار العنوان "قائمة بريدية" "Mailing list" من قائمة الاختيارات الموجودة على الموقع الشبكي للتصنيفات. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بخط الاتصال المباشر الخاص بالتصنيفات:

**United Nations Statistics Division**

**Attn: Economic Statistics and Classifications Section**

**United Nations**

**New York, NY 10017, USA**

**E-mail address: [chl@un.org](mailto:chl@un.org)**

**Fax: 1 212 963 1374**

**Classifications Website:**

<http://unstats.un.org/unsd/class>

---